

اشكالية الهوية العراقية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣

م.م. عبد الله عماد فاضل (*)

المقدمة

تمثل الهوية الوطنية احد اهم عوامل التماسك الاجتماعي والإطار العام الشامل الذي تنصهر في بودقته كل الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الشاملة ، إن المجتمعات المتنوعة والمتعددة كما هو حال العراق ، يقتضي ترسيخ مفهوم الهوية ضرورة اساسية من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، إذ لا تعني هذه الهوية الوطنية تغييب الهوية الفرعية والمتنوعة واضمحلالها بقدر ما يعني احتفاظ كل هوية لخصوصيتها وإدارة هذا التنوع في إطار اشمل واعم يحفظ استقرار الافراد والمجتمع ويعزز من الاستقرار السياسي وينتج مجتمعاً متنوعاً متعدداً يؤمن بالفكر المؤسسات وبناء الدولة وفقاً لرؤية وطنية جامعة يشترك فيها الجميع.

اولاً: اهمية البحث :

تتمثل اهمية البحث في التركيز على مسألة الهوية الوطنية كونها احد اهم ركائز بناء الدولة وترسيخ قيم التعايش السلمي وهو ما ينعكس على

الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويعزز من قيم المواطنة وتحقيق التنمية المستدامة .

ثانياً: اهداف البحث :

نسعى من خلال هذه البحث الى تحقيق جملة من الأهداف منها :

- ١- التعرف طبيعة الهويات في المجتمع العراقي.
- ٢- تحديد اهم عوامل واسباب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في العراق .
- ٣- التعرف على تأثير الهويات المتعددة على بنية النظام السياسي.

ثالثاً: اشكالية البحث:

إن الاشكالية التي ينطلق منها البحث تتمثل في بيان تأثير الهوية العراقية على الاستقرار السياسي في العراق، إذ تمثل أزمة الهوية العراقية احد اكثر العوامل تأثير وانعكاس على الاستقرار الاجتماعي والسياسي وعنصر مؤثر في بناء الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ م .

رابعاً : فرضية البحث :

ان الفرضية الاساسية التي يقوم عليها البحث هي: (إن اشكالية الهوية تمثل احد اهم عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في العراق).

خامساً: منهج البحث:

وفقاً لمتطلبات الموضوع سوف نسعى الى اتباع المنهج التحليلي من اجل تحليل وتفسير الكثير من الظواهر الاجتماعية وانعكاسها على البيئة السياسية واستقرار الدولة ومؤسساتها.

سادساً: هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى مبحثين فضلاً عن المقدمة والخاتمة : المبحث الاول: مظاهر واشكالية الهوية العراقية ويشتمل على مطلبين: المطلب الاول: مظاهر الهوية العراقية و المطلب الثاني : اشكالية الهوية العراقية:

اما المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الهوية العراقية وسبل تعزيزها، ويشمل مطلبين: المطلب الاول: العوامل المؤثرة في الهوية العراقية، والمطلب الثاني: سبل تعزيز الهوية الوطنية العراقية.

المبحث الاول

مظاهر واشكالية الهوية العراقية

المطلب الاول: مظاهر الهوية العراقية:

تعد الهوية سمة بارزة واساسية لمجموعة الصفات التي يتمتع بها افراد رقعة جغرافية معينة

فهي مستمرة للأفراد على الرغم من التغيرات التي قد تطرأ على المجتمع ، وتمثل الهوية مفهوم يشير الى ((مجموعة من المقومات والعناصر الثقافية التي تسمح بالتعرف على الانتماء الثقافي لشخص ما او لمجموعة بشرية في رقعة جغرافية معينة، وهي صورة مثالية لجماعة بشرية تميزها مقارنة بجماعة اخرى))^(١).

إن بداية ظهور مفهوم الهوية الوطنية قد نشأت وانتشر في الولايات المتحدة الامريكية وكندا واوروبا في ستينيات القرن الماضي وهو نوع من السياسات التي استمدت شراراتها وانتشارها من سياسات الكفاح التحريرية ، إذ مثلت هذه المرحلة الافراز الحقيقي لمفهوم الهوية عبر ايجاد صيغة او تسمية شاملة للجماعات دون إدراك الاختلافات الموجودة في المجموع ، وقد كانت هذه المصطلح يطلق على مستويات القرية او المدينة او المقاطعة ومن ثم يتوسع ، وقد جرت العديد من المحاولات في القرن التاسع عشر من أجل بناء الهوية الوطنية في اوروبا عبر محاولات تدوين اللغة والتاريخ والاثار والثقافة، وهناك من يرجع ظهور هذا المفهوم الى بداية الطروحات الفكرية (لأرسطو) عبر طروحات المنطق الشكلي الذي تحول في ما بعد من خلال المنظرين والمفكرين الى شكله الحالي^(٢).

وتعيش الدولة العربية ولاسيما العراق ومنذ آمد بعيد حالة من تنازع الهويات والأيديولوجيات المختلفة التي مثلت حالة من الصراع المجتمعي ما بين الهوية الوطنية والهوية القومية والهوية الدينية وهذا التقلبات في الهوية ولد حالة من التضاد الداخلي اوجدت حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والتناقض الذي انعكس

رفع الشعارات القومية خلال الحقبة الأكبر من تاريخ البلاد المعاصرة، إلا أن هذه الهوية لم تستطع أن تجمع العراقيين ، وكان التنوع في مجتمعهم معوقا لتعزيز هذه الهوية وترسيخها^(١) .

إن الهوية الوطنية العراقية لم تكن حاضرة بشكل واضح منذ تأسيس الدولة العراقية في العام ١٩٢١م، وقد كانت الدولة العراقية تقوم على اسس وقواعد اجتماعية مكونة متنوعة ومتعددة وتتقاطع مكوناته على اسس قومية ودينية ومذهبية متعددة ، وقد وفرت هذه التنظيمات الاجتماعية الفردية العشائرية بناءات وضمانات اجتماعية وسياسية واقتصادية على حساب الانتماء الوطني الشامل الذي توفره الدولة^(٢)، وتمثل الشخصية العراقية بأنها شخصية ليست متمدنة وليست ريفية بشكل مطلق كما وانها ليست شخصية دينية او شقية فهي تمثل حالة وسط من بين كل ما ذكر إذ ان الفرد العراقي تجد فيه سلوكين اجتماعيين وهذا ما يطلق عليه بالازدواجية الاجتماعية^(٣) .

إن العراق مجتمع متعدد ومتباين ويشمل العديد من القوميات والاديان والمذاهب والسبب في ذلك يعود الى الهجرات الكبيرة التي تعرض لها العراق وكذلك الطبيعة البدوية والتنوع الديمغرافي وانعكاساته، يمثل التنوع الاجتماعي في العراق أحد أهم أسباب الصراع السياسي وذلك لان تغييب دور اي قومية او عدم اشراكها في النظام السياسي يعكس صورة من عدم الاستقرار وضمان الحقوق والحريات التي كفلها الدستور وهو ما ينعكس بشكل واضح على نجاح النظام السياسي، لاسيما ان العراق يتمتع بتنوع قومي وهذا التنوع ينعكس في التمثيل السياسي الذي يقوم على اساس اقامة توازن ومشاركة

على سلوك المجتمع وافكاره ومعتقداته^(٤) .

لم يكن العراق بمعزل عن هذه المفهوم (الهوية الوطنية) ، إذ وعلى الرغم من الكثير من المنعطفات التي طرأت على المجتمع في السمات وعناصر تشكيل تلك الهوية على مدار التاريخ على المستوى الجغرافي والاجتماعي وما صاحبها من غزوات وهجرات الا أن ذلك لم يمنع من يمتلك المجتمع العراقي صفات الهوية والانتماء والولاء ، ويرى البعض ان الدولة العراقية ومنذ تأسيسها في العام ١٩٢١م كان المجتمع يسعى الى بناء دولة اكثر من بحثه عن هوية جامعة ، وأزمة الهوية الجامعة قد ظلت ملازمة لبناء الدولة منذ تأسيسها على وقتنا الحالي^(٥) .

جذبت الثورة اهتمام المفكرين والمؤرخين لا باعتبارها حدثا حماسيا عبر عن الروح الوطنية والإرادة الشعبية للعراقيين وحسب، بل لكونها مهدت الطريق لتأسيس كيان جديد تحت مسمى الدولة العراقية والتي أصبحت مستقلة بعد رحيل آخر جندي بريطاني عام ١٩٣٢، يقوم الدكتور (علي الوردي)، في كتابه (لمحات اجتماعية)، ثورة العشرين وهويتها الوطنية، بالقول: ((يمكن القول على أية حال أن ثورة العشرين هي أول حدث في تاريخ العراق يشترك فيه العراقيون بمختلف فئاتهم وطبقاتهم، فقد شوهدت فيها العمامة إلى جانب الطربوش، والكشيدة إلى جانب اللفة القلعية، والعقال إلى جانب الكلاو، وكلهم يهتفون "يحيى الوطن")^(٦) .

إن بناء الدولة العراقية المعاصرة ، التي قامت عام ١٩٢١م لم تنجح في إرساء أسس هوية وطنية جامعة تجمع مكونات الشعب المختلفة، ورغم

العراق فضلاً عن عوامل تتعلق بطبيعة تنوع المجتمع العراقي ومكوناته الاجتماعية^(١٢) ، وفي تتبع جذور أزمة الهوية العراقية نجد أن السبب الأول في الأزمة الدائمة للدولة العراقية منذ تكوينها عام ١٩٢١ وحتى الآن ، هو غياب الدولة الممثلة لهوية عراقية واضحة وأصيلة ، تُصهر في داخلها جميع التنوعات الدينية والطائفية واللغوية، إذ أن هذا الفهم الوطني ربما يكون هو وحده الكفيل بجعل الانتماء إلى الهوية الوطنية هي السائدة^(١٣) .

إن أزمة الهوية الوطنية في العراق هي أزمة متجذرة وتاريخية واسبابها ترجع إلى غياب لغة الحوار والتسامح وتقبل الآخر الأمر الذي انعكس على سعي الأفراد إلى التوقع والالتفاف حول الانتماءات الفرعية والفئوية على حساب الهوية الوطنية الأمر الذي جعل شكل المجتمع يمثل مجموعة من الهويات المتعددة التي تحتفظ كل منها بخصائص وسمات قد تتقاطع مع غيرها من الهويات الأخرى^(١٤) .

ويعاني المجتمع العراقي من أزمة هوية وانتماء تتصف بطابعها العميق، بسبب وجوده في ظل كيانات اجتماعية متعددة ومتعارضة تبدأ بالقبيلة والعشيرة والطائفة وتنتهي بالدين والقومية، فتعددية الانتماء وتناقضاته تؤدي إلى حالة من الانشطار في الهوية الاجتماعية وإلى حالة من التمزق الوجداني الداخلي الذي تتخاطفه مشاعر انتماء اجتماعية متعارضة ومتنافرة في مختلف المستويات والاتجاهات^(١٥) .

وتجسد تعدد الهويات في العراق إشكالية مركبة كونه يمثل حالة التعدد القومي والديني والمذهبي

لكل الاطراف والقوميات المختلفة في النظام السياسي^(٩).

لقد مثلت أزمة الهوية الوطنية في الفكر السياسي العراقي المعاصر حالة من الانقسام الداخلي في بنيته المجتمعية، بوصف أن المنطلقات الفكرية التي ارتكزت على ايولوجيات مختلفة لمنظري الفكر السياسي العراقي لم تنشأ على اسس وطنية بحتة، في محاولة لاختزال الهوية الوطنية بمفهومها العام بالهوية الحزبية المتشكلة وفق ايولوجيات معينة في مسعى لتقديمها على انها هوية العراق الوطنية^(١٠) .

المطلب الثاني : اشكالية الهوية العراقية:

إن اشكالية الهوية العراقية لا تقتصر على الولاءات الفرعية فحسب بل هي اشكالية أو أزمة وعي وحريّة وثقافة وتقبل للآخر وثقافة حوار ، إذ أزمة الهوية الوطنية العراقية هي أزمة ممتدة لها جذور وتاريخ يعود على ما قبل تشكيل الدولة العراقية فالتنوع والتعددية ليس مشكلة بقدر توفر الوعي الاجتماعي والسياسي القادر على تخطي الفئوية الضيقة على حساب الهوية الوطنية الشاملة التي تعني قبول الآخر والوصول إلى إيجاد مشتركات وطنية وقومية تعزز من أواصر الاستقرار والسلم المجتمعي^(١١) .

وشكلت قضية الهوية الوطنية واحدة من التحديات التي واجهت الدولة العراقية، فلم تسطيع الدولة من بناء هوية وطنية واحدة جامعة لكل أبناء المجتمع، فقد بقيت الهويات الفرعية المشكل الرئيسي لثقافة الفرد، ويرجع لعدة عوامل ترتبط بطبيعة وشكل الأنظمة السياسية التي حكمت

إجمالي سكان العراق^(١٨).

اما القومية الكردية فهي ثاني القوميات في العراق وتسكن في المناطق الواقعة شمال العراق وحتى شرقه ويمثلون ما نسبته (١٥٪) من إجمالي سكان العراق ويسكنون في مدن اربيل ودهوك والسليمانية وخانقين وشمال ديالى وعدد من المناطق الاخرى ، وتربطهم علاقات وامتدادات مع دول الجوار مثل (ايران وتركيا) بحكم الوحدة اللغوية والطبيعة الثقافية التي تسود المجتمع الكردي^(١٩).

وتشكل القومية التركمانية الفئة الثالثة في العراق وتسكن القومية التركمانية في كركوك وقضاء تلغفر وتشير احصائيات تقريبية الى ان اعداد التركمان في الوقت الحالي بقرابة (٢,٦) مليون نسمة وهم بذلك يشكلون ما نسبته (١٠٪) من اعداد سكان العراق إذ يمثلون القومية الثالثة بعد العرب والكرد^(٢٠).

وتجدر الإشارة هنا الى ان هناك العديد من القوميات الاخرى التي تمثل اقلية قومية وهي (الكلد و اشوريين والارمن والشبك) والاتي تمثل قوميات اجتماعية اصيلة في البنية الاجتماعية العراقية وإن اعداد هذه القوميات لا تتجاوز مئات الالف مجتمعة وهي تنتشر في كل ارجاء الجغرافية العراقية^(٢١).

فضلاً عن التنوع القومي فإن هناك تنوع ديني يوازي هذا التنوع القومي وتمثل الديانة الاسلامية هي اكبر الديانات في المجتمع وينقسم الدين الاسلامي الى عدد من الطوائف المتعددة لعل اكبرها هي الطائفة الشيعية والطائفة السنية فضلاً عن انقسام تلك الطوائف او المذاهب الى عدد

والعرقي فضلاً عن الانعكاسات التي يولد ذلك التنوع ضمن إطار الدولة الواحدة لذا نجد إن قيام الدولة وفق أساس الشكل الاتحادي الفدرالي من شأنه إن يشكل احتواء قانوني ومنطقي لهذا التنوع ، وذلك بسبب المظاهر التي يشتمل عليها هذا الشكل خصوصاً على مستوى السيادة الداخلية إذ تتمتع تلك المكونات الاجتماعية المختلفة بقدر من الحرية يضمن لها خصوصيتها من جهة ويحافظ على وحدة الدولة الخارجية من جهة ثانية^(٢٢).

وتتشكل البنية الاجتماعية العراقية من تركيبة سكانية تتميز بالتعددية القومية والدينية والعرقية وإن هذه التوليفة من المجتمع المتعددة لكل منها سمات وخصائص واعراف وطقوس خاصة وهم يعيشون منذ آلاف السنين وتربطهم روابط متعددة وهذا التعددية قد جعلت من العراق ومنذ اعوام وقد ساهم هذا التنوع الهوياتي في إيجاد حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي^(٢٣).

وتتعدد القوميات والمذاهب في البنية الاجتماعية العراقية، إذ تمثل القومية العربية اكبر تلك القوميات في المجتمع إذ ان هذه القومية قد سكنت العراق منذ الالاف السنين ما بين البدو الذين يسكنون في الصحاري والحضر الذين يعيشون في المدن وضفاف الانهار، وتسكن القومية العربية في وسط وجنوب العراق واجزاء من شماله، وتشير الاحصائيات السكانية التي اجريت في العام ١٩٤٧م أن العرب يشكلون ما نسبة ٧١,٠١٪ من مجموع سكان العراق وإن هذه النسبة قد ارتفعت وفقاً لإحصائية العام ١٩٥٧م، إذ بلغت ٧٧,٠٢٪ من مجموع سكان البلاد، واستمرت هذه النسبة بالارتفاع الى ان بلغت في احصاء العام ١٩٧٧م ٨١,٧٩٪ من

الوطنية العراقية الموحدة ساهم وبشكل كبير في تفاقم اشكالية الهوية الوطنية عبر نقل التعددية الاجتماعية والانتماءات الفرعية الاجتماعية الى تكوين النظام السياسي بكل فروعه ليكون بذلك بناء الدولة وفق اسس فئوية وفعالية ضيقة دون الاهتمام بترسيخ هوية وطنية جامعة تقوم على تخطي الفئوية عبر الافق الوطني العراقي الجامع الذي من شأنه تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي^(٢٥).

ان تنامي مشاعر الانتماء الطائفي والقبلي ادى الى ولادة موجة عارمة من مشاعر التعصب بمستوياته المختلفة، فأصبح التمييز الطائفي والاقليمي والعشائري والعراقي ينخر عظام الوجود الثقافي، وفي غمرة هذه الانتماءات اصبح المواطن العراقي المعاصر يعاني من مشكلات متعددة وبدأت قيم التسامح تسجل غياباً كاملاً وتترك مكانها لقيم التعصب الطائفي والعشائري واصبحت اشكالية الهوية والانتماء تطرح باعتبارها من القضايا المتداخلة مع منظومة القضايا الفكرية والاجتماعية الحيوية.

لقد كان للتنوع الهوياتي انعكاساً واضحاً على شكل الدولة والانظمة السياسية المتعاقبة، إذ كان العراق من البلدان التي تمتع بالتنوع السياسي ما بين العلمانية والقومية والاشتراكية في بداية القرن العشرين حتى بداية الخمسينات التي تزامنت بظهور التيارات السياسية الدينية والتي جوبهت في حينها ولم تلقى ترحيب واسع لاسيما من قبل السلطة الحاكمة كونها تتنافى مع مبادئ السلطة، وخلال المدة من (١٩٦٨م-٢٠٠٣م) شهد العراق حالة او مرحلة الجمود الفكري والحزبي إذ تركز مفهوم الحزب الواحد والسلطة الاستبدادية

من المدارس الفقهية التي تشكل صورة واضحة الى مدى التنوع الديني في العراق، فضلاً عن الديانة المسيحية التي تمثل الديانة الثانية في بعد الاسلامية^(٢٦).

لقد شكلت هذا التعدد الديني على مدى التاريخ صورة ومثال للتنوع الديني والمذهبي وللتعايش السلمي بين المذاهب منذ مطلع القرن العشرين وبداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة في العام ١٩٢١م، وتمثل الديانة الاسلامية في الوقت الحاضر ما نسبته ٩٥٪، وتمثل الديانة المسيحية ما نسبته ٤٪ في حين تمثل الاقليات المختلفة ما نسبته ٥٪ من مجموع السكان في العراق^(٢٧).

لقد عانى العراق ظروفاً سياسية واجتماعية عصبية، فهو واحد من أكثر بلدان المشرق العربي أزمات ومشاكل، وقد كان ولا يزال مثقلاً بالأزمات التي صاغت ظروف نهاية الحقبة العثمانية والاحتلال البريطاني، فضلاً عن الأنظمة السياسية التي حكمته والتي افقرت جميعها إلى المشروع الوطني، مما شكل عدة أزمات مترابطة كالهوية والاندماج والاستقرار السياسي والعلاقات الاجتماعية وحتى علاقاته مع محيطه الإقليمي، لقد مثلت عملية التحول السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ نقلة نوعية القبت بظلالها على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولعل من ابرز تلك التحولات ذلك الذي تبلور على صعيد الهوية الوطنية وإعادة تشكيلها والتحديات التي برزت بفعل عوامل عديدة^(٢٨).

إن تشكيل الدولة الحديثة على المنطلقات العشائرية والطائفية والقومية والابتعاد عن ترسيخ الهوية

٢٠٠٥/٥/٣٠ ، قد بلغت (٧٩,٦) ، وقد بلغت تلك النسبة في الانتخابات التي جرت في العام ٢٠٢١ (٤٣,٥٤٪) بمشاركة (٩,٦٢٩) مليون ناخب من اصل (٢٢,١١٦) من مجموع من يحق لهم التصويت^(٢٩).

وعلى الرغم من إن التغيير السياسي في العراق أحدث تحول من النظام المستبد الدكتاتوري نظام الحزب الواحد الى نظام التعددية السياسية والديمقراطية التي انبثقت من دستور ٢٠٠٥م وفسح المجال امام الحريات الا ان المحاصصة والطائفية قد ادخلت البلاد في نفق مظلم لازال العراق يعاني من اثاره لاسيما المحاصصة التي زعزت من الاستقرار السياسي^(٣٠).

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في الهوية العراقية وسبل تعزيزها

المطلب الاول: العوامل المؤثرة في الهوية العراقية:

اولاً: العوامل النفسية والذاتية : لقد مثلت طبيعة التكوين النفسي والذاتي للشخصية العراقية في التأثير البارز على رسم ملامح الهوية الوطنية للمجتمع العراقي ، إذ من الناحية الحضارية تأثرت الفرد العراقي بقيم البداوة والاصول الصحراوية، وقد دفع الجفاف المحقق بالدول المحيطة بالعراق الى نزوح الكثير من الجماعات اليه وذلك لخصوبة الارض التي شجعت على الزراعة مما ولد امتزاج بين قيم البداوة التي تتمثل في (الكبرياء والشجاعة والبسالة) وصفات المزارع

والدكتاتورية والتي اشارة الى حقيقة عدم وجود اي منافسة حزبية او اي مجال للمشاركة او الحقوق السياسية^(٣١).

لقد مثل التحول السياسي بعد العام ٢٠٠٣م ترسيخ دستورياً للتنوع الهوياتي على المستوى السياسي،اذ نص الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥م بالمادة (٢) الى ضرورة اشراك كل اطياف التنوع العراقي في التمثيل السياسي وفقاً للمادة (٢) ثانياً: ((يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والأيزديين والصابئة المندائيين))^(٣٢).

على الرغم من كفالة الدستور العراقي للحريات العامة والخاصة لاسيما السياسية منها، إلا ان الواقع في السياسي في العراق يشهد العديد من التحديات والازمات التي اثرت بشكل كبير على عملية ممارسة النشاطات السياسية بشكل يعزز من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، إذ أن الكثير من القيود والتحديات الفئوية والمحاصصاتية التي صدرت الهويات الفرعية والمتعددة الى شكل وممارسة النظام السياسي، قد قيدت من رغبة الناخب العراقي للمشاركة في الانتخابات البرلمانية ، كما إن تراجع ونقص الخدمات والبطالة والفقر دفعت الكثير من الناخبين للعزوف عن الانتخابات^(٣٣)، وتشير الاحصائيات الانتخابية الى ان نسب المشاركة في الانتخابات النيابية التي جرت في العراق منذ العام ٢٠٠٥م نجدها قد تأثرت وبشكل كبير في ظل العوامل التي ذكرناها سابقاً ، إذ كانت نسبة المشاركة في انتخابات الجمعية الوطنية التي جرت يوم

فضلاً عن الموقع الجغرافي والموارد الاقتصادية الكبير التي يزخر بها العراق، أما المجتمع العراقي فهو مجتمع من عدة جماعات اجتماعية هي: (البدوية - الجبلية - الريفية - المدنية)، بمعنى آخر، ان ثقافة العناصر المكونة للمجتمع العراقي، كانت في حالة من التفاعل المستمر سلماً ام حرباً، وفقاً لرؤية أو ثقافة كل جماعة من تلك الجماعات، المكونة للمجتمع وعلى الرغم من وجود عناصر موحدة كثيرة، في معظم الأحيان بين مختلف الجماعات السكانية، ولذلك فان الخليط المكون (قومي - ديني - طائفي - سياسي - اقتصادي) والمتفاعل مع الثقافات الأجنبية الوافدة (الشرقية والغربية)، خلق توازناً نفسياً واجتماعياً جديداً، فالثقافة البدوية القبلية مثلاً (ذات الطابع الثأري تقوم على أساس تناقض داخلي (الغزو والقتال) يقابل (الكرم والحماية والاستغاثة) والثقافة الدينية: ذات الطابع الحضري، تقوم على أساس بناء الدولة، القائمة على مبادئ (العدل والمساواة) ومحاولة تقليل القسوة والتخريب، فضلاً عن سيادة النظام الاجتماعي القائم في على أساس القبلية أو العشائرية في السيطرة والتأثير على سلوكيات المجتمع العراقي وعبر الانتماءات والولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية العراقية^(٣٤).

ثالثاً: العوامل السياسية: لقد ساهمت العوامل السياسية والمتمثلة في طبيعة أنظمة الحكم المتعاقبة والفلسفة السياسية والعلاقة بين المجتمع العراقي وأنظمة الحكم منذ تأسيس الدولة العراقية وإلى يومنا هذا في التأثير البارز على الثقافة السياسية في العراق وطبيعة تشكيل المعتقدات السياسية في الفرد العراقي الأمر الذي انعكس

التي تقوم على أساس (الصبر والخضوع) وهذه العلاقة قد رسمت شكل وطبيعة الشخصية العراقية التقليدية^(٣٥).

إن الفرد العراقي يعاني من الازدواجية التي تنسم بالمزاجية وعدم الاستقرار فضلاً عن ذلك سرعة الاستجابة والتأثير، ويرجع أسباب هذا الازدواج الى عدة أسباب منها حضارية وأخرى اجتماعية ونفسية فالعراق أكثر من أي بلد آخر يقع على هامش البداوة والمدنية معاً مما أسهم في نشوء طبقتين أو حضارتين تتصارعان حضارة بدوية محاربة من جهة وحضارة زراعية خاضعة من جهة أخرى وأن هذا الصراع الحضاري فرض على الفرد العراقي اكتساب نوعين من القيم الاجتماعية، أو يقلد طبقتين من الناس: طبقة البدوي الغالب وطبقة الفلاح المغلوب، فهو تارة يؤمن بالغلبة ويتباهى بها أو يحاول أن يظهر قوته على غيره، وتارة أخرى ينن من سوء حظه ويتشكى من ظلم الناس له^(٣٦).

ثانياً: العوامل الجغرافية والاجتماعية والتاريخية: لقد ساهمت العديد من العوامل في تكوين المجتمع العراقي: ومن بين تلك العوامل المؤثرة في تلك الشخصية (الموقع الجغرافي والطبيعة المناخية، وصراع الثقافات المتنوعة في تكوين المجتمع العراقي وظاهرة الاحتلال الأجنبية المتكررة، إذ شكل وما زال يشكل الموقع الجغرافي الخاص بالعراق من النواحي السياسية والجيولوجية والبشرية عاملاً موضوعياً مهماً، إذ يلاحظ ان حدود العراق الطبيعية مفتوحة أمام معظم المناطق والدول المجاورة خلال مراحل الحرب والسلام وعبر التاريخ^(٣٧).

ضرورات تاريخية واحدة ويعتق أغلبهم عقيدة واحدة ويتكلمون لغة واحدة، ولهم عادات وتقاليد مشتركة^(٣٧).

وإذا ما توفرت الإرادة الاجتماعية والسياسية لتقوية الهوية الوطنية يجب عليها ان تبحث عن المشتركات الموجودة بين أبناء المجتمع لتغذيها ثقافياً ومادياً والعمل على تطويرها وجعلها عملاً محسوساً وملموساً بين الجميع، وفي الوقت ذاته العمل على تقليل من حدة المفرقات وتخفيفها لتصبح مقبولة من الطرف الآخر، وبذلك تصبح عملية الجمع والدمج الإجتماعي أيسر، هذا فضلاً عن تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أبناء المجتمع والإعتماد على مبدأ تكافؤ الفرص ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، كل ذلك انما يعزز انتماء الفرد الى وطنه وارتباطه القوي به^(٣٨).

ويمكن تعزيز الهوية الوطنية العراقية من خلال الآتي:

اولاً: الضمانات الدستورية والقانونية : إن احترام احكام الدستور والالتزام بتنفيذ التشريعات على ارض الواقع لابد من توافر مجموعة من الضمانات المتمثلة بمجموعة من الضوابط القانونية التي تمنع أي طرف من انتهاكها، ويقصد بالضمانات الوسائل والأساليب المتنوعة التي يمكن بواسطتها ضمانه الحقوق والحريات من ان يعتدى عليها إن ضمان الحفاظ على الحقوق من الفقرات التي نص عليها الدستور العراقي وضمن تطبيق العدالة وفق مبدأ سيادة القانون وسلطة القضاء العراقي بما يضمن العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين بغض النظر

بشكل واضح على الموروث السياسي العراقي وتعدد واختلاف الايديولوجيات والتنظيمات السياسية وتغذية التباين السياسي والاختلاف الفكري الأمر الذي القى بظلاله على شكل العملية السياسية لاسيما بعد العام ٢٠٠٣^(٣٩).

ورغم مضي (ما يقارب القرن) على ظهور الدولة في العراق لم يتم إنجاز عملية بنائها، وقد وقف في وجه تحقيقها العديد من الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية، وتأتي الطائفية والصراع الاثني من بين الاشكاليات الاجتماعية المعيقة لبناء الدولة، ولا يخفي ان استشراء الطائفية لتصبح من الظواهر الخطرة في العراق، وهي تعني رفض الآخر المختلف ورفض التعايش معه ومحاولة اقصائه وتجريده من كافة حقوقه بسبب انتمائه لمذهب وفكر معين، ومن الاشكاليات كذلك أزمة الهوية الوطنية والولاء للهويات الفرعية (الطائفية والعرق والقبيلة) التي يتخندق ويركن اليها الافراد في الفترات التي تسود فيها الفوضى وتلاشي دور الدولة وعجزها عن فرض القانون، فضلاً عن الى انتشار الفقر والبطالة أثر تردي الاوضاع المعاشية خاصة بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣^(٤٠).

المطلب الثاني: سبل تعزيز الهوية الوطنية العراقية:

ان وجود المشتركات بين طوائف ومذاهب المجتمع العراقي سهل ويسر عملية اعادة اللحمة الوطنية فعادت الهوية الوطنية الى الصدارة لتستوعب الهويات الفرعية بعد أن رأت الأخيرة ان الكل خاسر لا يوجد رابح لأنهم أبناء وطن واحد تعايشوا فيه منذ آلاف السنين تجمعهم

من الانتاج يحصل الهدم وهو ما يشكل معوقاً لتحقيق السلم المطلوب وتقع مسؤولية تحقيقه على السلطات النافذة في الدولة ممثلة بالتشريعية والتنفيذية^(٤١).

رابعاً: تطوير عمل مؤسسات المجتمع المدني : وإذا كان للدولة دوراً في حماية وتعزيز حقوق الانسان، من خلال مؤسساتها وهيئاتها واجهزتها المختلفة، فإن لمؤسسات المجتمع المدني دور لا يقل في أهميته عن أهمية الدور الذي تمارسه تلك المؤسسات والهيئات كونها تمثل مجموعة من التنظيمات الطوعية التي تنشأ بالإرادة الحرة لأعضائها والتي لا تهدف إلى تحقيق الربح عند ممارسة نشاطها الذي قد يكون اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً، وتمثل مؤسسات المجتمع المدني احد ابرز الفاعلين في ميدان مجال حقوق الإنسان والنشاطات الانسانية، وقد شهدت الساحة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ نشاط واسعاً وملحوظاً للعديد من تلك المؤسسات.

خامساً: تعزيز الثقافة الوطنية : وهو البعد الأكثر أهمية والمغيب من معالجة الأزمة حيث أن التبادل المعرفي لثقافات ومعتقدات المكونات وأنفتاحها على بعض يولد درجة عالية من الاطمئنان من خلال اقامة النشاطات الثقافية المشتركة والفعاليات الادبية والفنية والفكرية المشتركة التي تفتح نوافذ تبادل الأفكار والتصورات لأبرز المشتركات الثقافية بين هذه الهويات الفرعية لتتسع من خلالها مساحة تفعيل الهوية الوطنية، فضلاً عن تنفيذ البرامج الإعلامية ومن خلاله وسائله المتنوعة والتي تسهم في زيادة وعي الناس والتعريف بالحضارات والثقافات والامم الأخرى ، من خلال ممارسة دورا مهما في

عن الانتماء الديني والقومي والمذهبي مع تشريع القوانين المنظمة لحقوق المكونات في حماية هوياتها الفرعية وحريتها في ممارسة ثقافتها وطقوسها ضمن الاطار الوطني دون التعدي على حقوق الآخرين^(٤٢).

ثانياً: تعزيز المشاركة السياسية: يمكن تحقيق مهمة تعزيز المشاركة السياسية عبر تصحيح أفكار وسلوك الاحزاب السياسية ومراجعة برامجها الانتخابية كي تكون أكثر واقعية وتلبي مطالب شرائح اجتماعية واسعة ومن ثم العمل على جعل توجهات تلك الاحزاب أكثر ديمقراطية من خلال اجراء مؤتمرات دولية وانتخاب قياداتها بشكل دوري أيضاً ومن ثم يجب ان تكون الانتخابات أكثر ديمقراطية وتلبي مطالب شرائح اجتماعية واسعة، وتمثل المشاركة في صنع القرار السياسي على المستوى الوطني يرفع من منسوب الروح والهوية الوطنية وعدم التخذق الصلب في الهوية الفرعية^(٤٣).

ثالثاً: تعزيز التعايش السلمي والوحدة الوطنية: إن تعزيز التعايش السلمي وتحقيق السلم المجتمعي في العراق يتطلب تعزيز دور القانون والمؤسسات الدستورية ذات الاختصاص والصلاحيات وبخلافه يزعزع ذلك السلم ويبدأ في الانهيار، وتُضبط حركة الافراد والجماعات في الدولة عن طريق القانون وتطبيقه الصحيح من دون انتقائية او استثناء وعندها ينمو الشعور بتكافؤ الفرص واستحصال الحقوق بالتساوي ، فكل مواطن ينظر الى قرينه وما له وما عليه وعند عدم التوازن يتولد الاحساس بالاحباط واستلاب الحقوق ويعاني السلم المجتمعي من هزات عدم الاستقرار وما ينعكس على البيئة المحيطة وبدلاً

من شعوب العالم، وليس للهوية الوطنية ارتباط بالنظام السياسي القائم في وقت ما، بل ان بعض النظم السياسية أسهمت بشكل او باخر في سحق هذه الهوية، وهي المسؤولة عن تفتيت الهوية الوطنية الى هويات فرعية لا تلبي طموحات أبنائها، وقد شهد العراق قبل عام ٢٠٠٣ حالة من غياب تام لمفهوم جامع للهوية الوطنية، واستمر الحال على ذلك بعد عام ٢٠٠٣ فظهرت هويات حزبية ومناطقية وطائفية متعددة، ويعد العراق من بين الدول الرئيسية التي تعاني هذه الازمة منذ ان تأسست الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ إلى وقتنا الحاضر وبدرجات متفاوتة بين حقبة زمنية واخرى، وأصبح سر وجود الحكام الذين تولوا على حكم العراق، إن حل هذه الازمة يتطلب تكاتف الجهور الاجتماعية والسياسية باشكالها المختلفة سعياً من اجل تعزيز الهوية الوطنية العراقية الجامعة وارساء قواعد التعايش السلمي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

قائمة المصادر:

- ١- ابتسام حاتم علوان، دينا محمد جبر، بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية، المجلة السياسية والدولية، العدد ٣٥-٣٦، ٢٠١٧.
- ٢- ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما بعد الاحتلال، مجلة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٥، ٢٠٠٨.

- ٣- أحمد حامد علي العبيدي، عبد المحسن أحمد إبراهيم طه، الموقع الجغرافي للعراق وحدوده

التعريف بهويات المكونات الوطنية من خلال الأفلام السينمائية والأعمال الدرامية والنشاطات الفنية والمعارض والمسارح التي تعرف بالهويات الفرعية بصورة حقيقية تصب في إطار تعزيز الهوية الوطنية للمجتمع العراقي^(٤٢).

سادساً: تعزيز دور المؤسسة التعليمية: يمثل الجانب التعليمي احد اهم ركائز تعزيز الهوية الوطنية، إذ تعمل المناهج التعليمية وخاصة في المراحل الدراسية الاولى على ترسيخ الأفكار للأجيال الجديدة وجعلها من الثوابت العقلية، وهذا يتطلب تضمين مناهجنا المدرسية التعريف بالمكونات الاجتماعية العراقية وأصهار المشتركة لانشاء أجيال وطنية بلا عقد الانتماءات الجامدة التي رسختها الأنظمة السابقة حول الشركاء في الوطن^(٤٣).

سابعاً: تعزيز الجوانب الاقتصادية: إن ضرورة تحقيق توزيع عادل لخارطة المشاريع الاقتصادية والاستثمارية على الرقعة الجغرافية للوطن بعيدا عن حسابات الهوية الفرعية والمكوناتية تساهم في تنامي الوضع الاقتصادي لهذه المكونات وترفع من انتماءها الوطني لشعورها بالمساواة والعدالة وعدم التهميش وتثقل من التوقع عن الهوية الفرعية بحجة المظلومية وعدم المساواة وسيادة الهوية الوطنية العراقية على باقي الهويات الفرعية^(٤٤).

الخاتمة:

تعد الهوية الوطنية محصلة لحضارة الشعوب وموروثها الثقافي وعمقها الفكري وهي مجموعة من المشتركات التي تميز شعب ما عن غيره

، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ١٤ ،
بيروت ، ٢٠٠٧ .

١١- سالم مطر عبد الله، الإحتلال الأمريكي
وأزمة العراق الوطنية، مجلة دراسات اقليمية
(جامعة الموصل)، العدد ١٣، كانون الثاني
٢٠٠٩ .

١٢- سليم مطر ، جدل الهويات ، صراع
الانتماءات في العراق والشرق الأوسط ، بيروت
، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٣ .

١٣- سليم مطر ، يقضة الهوية الوطنية ، مركز
دراسات الأمة والعراقية ، جنيف ، ٢٠١٠ .

١٤- عامر حميد سلطان، أزمة الهوية الوطنية
في الفكر السياسي العراقي المعاصر ١٩٢١-
١٩٧٩، مجلة المستنصرية للدراسات العربية
والدولية، ٢٠٢٥، العدد عدد خاص لندوة علمية
سنوية ٢، ٢٠٢٥ .

١٥- عبد الحسن عصفور الشمري، أزمة التوزيع
وأداء النظام السياسي العراقي ، دار الرافدين
للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٤ .

١٦- عبد الرزاق دواي، في الثقافة والخطاب
عن حرب الثقافات حوار الهويات الوطنية في
زمن العولمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة
السياسات ، بيروت ، ٢٠١٣ .

١٧- عزمي بشارة و اسامة ابو ارشيد، عشر
سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق،
٢٠٠٣-٢٠١٣، مركز العربي للأبحاث ودراسة
السياسات، بيروت ، ٢٠١٥ .

سياسيًا، مجلة اداب الرافدين، جامعة الموصل،
العدد ٨٦، ٢٠٢١ .

٤- أحمد شكر حمود الصبيحي، الإشكاليات
الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في
العراق بعد عام ٢٠٠٣، المجلة السياسية والدولية،
كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية،
العدد ٣٥-٣٦، ٢٠١٧ .

٥- أحمد غالب محي، عماد محمد صالح ، الابعاد
السياسية والامنية والاجتماعية والثقافية للإعلام
العراقي في تعزيز الهوية الوطنية بعد العام
٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، ٢٠١٩، العدد ٧٧-
٧٨ عدد مزدوج .

٦- بلقيس محمد جواد ، تفكيك السلوك السياسي
للشخصية العراقية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية
العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد ٣٦، ٢٠٠٨

٧- حميد فاضل حسن ، الهوية الوطنية
العراقية: أزمت الماضي والحاضر.. الاسباب
والمعالجات، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم
السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠١٥ .

٨- خيرى عبدالرزاق جاسم، اشكالية الهوية
الوطنية في العراق وسبل ترسيخها، مجلة
حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للدراسات،
٢٠١٩ ، العدد ٣٠ .

٩- دعاء أحمد، دراما المخابرات وقضايا الهوية
الوطنية، الدار العربي للنشر والتوزيع ، عمان ،
٢٠١٩ .

١٠- رشيد عمارة ياس، أزمة الهوية العراقية في
ظل الاحتلال ، المجلة العربية للعلوم السياسية

٢٦- محمد عبد حمادي مساري، ، النظام الانتخابي وبناء العملية ديمقراطية الدار العربي للمشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٩.

٢٧- مسار غازي شناوة، دياكتيك الهوية العقيدية في العراق وسبل ترسيخها، مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية، جامعة سومر، ٢٠٢٤.

٢٨- هشام عز الدين مجيد، أحمد عدنان كاظم الكناني، إعادة بناء الدولة الامة دراسة تحليلية في تجاوز تحديات الهوية الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، ٢٠٢٢.

٢٩- هيفاء أحمد محمد، اشكالية الهوية الوطنية العراقية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٥٣، ٢٠١٢.

٣٠- وليد سالم محمد مأسسة السلطة و بناء الدولة - الأمة: دراسة حالة العراق ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٤.

٣١- يوسف إبراهيم سلوم، تكوين الشخصية المتطرفة: النماذج التربوية نموذجاً، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، ٢٠٢٤.

الهوامش

(١) عبد الرزاق دواي، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٣، ص ٣٣.

(٢) دعاء أحمد، دراما المخابرات وقضايا الهوية الوطنية، الدار العربي للنشر والتوزيع ، عمان ،

١٨- علي الوردي، لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث ج ١، دار الوراق للنشر، الرياض ، ٢٠٠٧.

١٩- علي الوردي ، شخصية الفرد العراقي، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٧.

٢٠- عمر فرحان حمد الجبوري ، الأقليات ودورها في عدم الإستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، دار الاكاديميون العرب للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢١.

٢١- فجر جودة علوان، السلطة العشائرية في العراق المعاصر: دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد ٢، ٢٠٢٠.

٢٢- فائق الجرف ، أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي ، دار الجندي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٨.

٢٣- فراس عبد الكريم محمد علي البياتي، بهاء عبد الكريم طاهر القرشي، التنشئة الاجتماعية السياسية وبناء الهوية الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٥، الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٣.

٢٤- لقمان عبد الرحمن الفيلي، بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢٤.

٢٥- مازن مرسول محمد ، سوسيولوجيا الأزمة - المجتمع العراقي نموذجاً ، دار العارف للمطبوعات، بغداد، ٢٠٠٨.

(١٠) عامر حميد سلطان، أزمة الهوية الوطنية في الفكر السياسي العراقي المعاصر ١٩٢١-١٩٧٩، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠٢٥، العدد عدد خاص لندوة علمية سنوية ٢، ٢٠٢٥، ص ١٣٩.

(١١) سليم مطر، يقضة الهوية الوطنية، مركز دراسات الأمة والعراقية، جنيف، ٢٠١٠، ص ٤١.

(١٢) ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما بعد الاحتلال، مجلة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٥، ٢٠٠٨، ص ١٣٩.

(١٣) سليم مطر، جدل الهويات، صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣، ص ٦٦.

(١٤) مازن مرسول محمد، سوسيولوجيا الأزمة - المجتمع العراقي نموذجاً، دار العارف للمطبوعات، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٣٥.

(١٥) ابتسام حاتم علوان، دينا محمد جبر، بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية، المجلة السياسية والدولية، العدد ٣٦-٣٥، ٢٠١٧، ص ٢٣٠.

(١٦) عمر فرحان حمد الجبوري، الأقليات ودورها في عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١، ص ١٥٧.

(١٧) فراس عباس فاضل البياتي، الحرب

٢٠١٩، ص ٤٣.

(٣) فاتن الجرف، أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي، دار الجندي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص ٧٩.

(٤) عزمي بشارة و اسامة ابو ارشيد، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق، ٢٠٠٣-٢٠١٣، مركز العربي للبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٦١.

(٥) على الورد، لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث ج ١، دار الوراق للنشر، الرياض، ٢٠٠٧، ص ١٦٢.

(٦) هيفاء أحمد محمد، اشكالية الهوية الوطنية العراقية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٥٣، ٢٠١٢، ص ٣.

(٧) رشيد عمارة ياس، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٤، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٣.

(٨) بلقيس محمد جواد، تفكيك السلوك السياسي للشخصية العراقية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٦، ٢٠٠٨، ص ١٦٦.

(٩) عمر فرحان حمد الجبوري، الأقليات ودورها في عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، دار الأكاديميون العرب للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١، ص ٥.

(٢٥) لقمان عبد الرحمن الفيلي، بناء العراق
الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية،
مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢٤، ص ٢٧.

(٢٦) آذار عبد خليفة، التعددية الحزبية المحاسن
والمساوئ دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠٠٣،
مجلة التربية الاساسية، كلية التربية، الجامعة
المستنصرية، العدد ٦٩، ٢٠١١، ص ١٣٢ -
ص ٢٣٣.

(٢٧) ينظر: دستور جمهورية العراق الصادرة
عام ٢٠٠٥، المادة ٢.

(٢٨) سليم كاطع علي: دور الاعتدال والوسطية
في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق، مجلة
حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث
والدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد ٣٠،
٢٠١٩، ص ١٦٢.

(٢٩) ينظر: نتائج الانتخابات النيابية في العراق
لعام ٢٠٢١، على شبكة الانترنت والمعلومات،
متاح على الرابط الالكتروني الآتي: <https://ihec.iq/result2021>

(٣٠) أنور عادل محمد، تقييم الالتزام الأمريكي
باتفاقية الاطار الاستراتيجي أزمة الموصل
انموذجاً، مركز بلادي للبحوث والدراسات
الاستراتيجية، العدد ٨، بغداد، ٢٠١٤، ص ٣٩.

(٣١) يوسف إبراهيم سلوم، تكوين الشخصية
المتطرفة: النماذج التربوية نموذجاً، المركز
العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،
٢٠٢٤، ص ٢٤.

(٣٢) علي الوردي، شخصية الفرد العراقي،

والسكان دراسة تحليلية لأبعاد الحرب في سكان
العراق، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،
٢٠١٤، ص ٥.

(١٨) حنا بطاطا، العراق، الكتاب الثاني،
مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص
٦٠.

(١٩) خليل اسماعيل محمد، العراق في ضوء
التعددية السكانية، مطبعة صلاح الدين، اربيل
، ٢٠١١، ص ٢٠.

(٢٠) محمود الشناوي، العراق التائه بين
الطائفية والقومية، دار هلا للنشر والتوزيع،
القاهرة، ٢٠١١، ص ١٦٧ - ص ١٦٨.

(٢١) احمد عجاج مطر، اثر الطائفية في
جغرافية الانتخابات البرلمانية العراقية دراسة
في الجغرافية السياسية، رسالة دكتوراه (غير
منشورة)، جامعة القاهرة، معهد البحوث
والدراسات العربية، ٢٠١٤، ص ٨٦.

(٢٢) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية
في العراق (١٩١٤-١٩٩٠)، دار الثقافة للنشر
والتوزيع، قم، ١٩٩٠، ص ٤٣.

(٢٣) رسول مطلق، التنوع الاثني في العراق
سياسيولوجيا التعددية في الوحدة، مجلة الادب،
كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد ١١٠، ٢٠١٥،
ص ص ٤٦٧ - ٤٦٩.

(٢٤) وليد سالم محمد مؤسسة السلطة وبناء الدولة
- الأمة: دراسة حالة العراق، دار الاكاديميون
للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ٩٩.

حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للدراسات،
٢٠١٩، العدد ٣٠، الصفحات ١٩٩.

(٤٠) فراس عبد الكريم محمد علي البياتي، بهاء
عبد الكريم طاهر القرشي، التنشئة الاجتماعية
السياسية وبناء الهوية الوطنية في العراق بعد
عام ٢٠٠٥، الدراسات السياسية والاستراتيجية،
٢٠٢٣، العدد ٤٧، ص ١٨٥.

(٤١) أحمد غالب محي، عماد محمد صالح،
الابعاد السياسية والامنية والاجتماعية والثقافية
للإعلام العراقي في تعزيز الهوية الوطنية بعد
العام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، ٢٠١٩، العدد
٧٧-٧٨ عدد مزدوج، ص ١٢٩.

(٤٢) حميد فاضل حسن، الهوية الوطنية
العراقية: أزمنة الماضي والحاضر.. الاسباب
والمعالجات، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم
السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٥، العدد ٤٩،
الصفحات ٧٤.

(٤٣) مسار غازي شناوة، دياكتيك الهوية العقديّة
في العراق وسبل ترسيخها، مجلة جامعة سومر
للعلوم الانسانية، جامعة سومر، ٢٠٢٤، العدد ٣،
ص ١١٠.

(٤٤) هشام عز الدين مجيد، أحمد عدنان كاظم
الكناني، إعادة بناء الدولة الامّة دراسة تحليلية
في تجاوز تحديات الهوية الوطنية العراقية بعد
عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، ٢٠٢٢، العدد
٩١، ص ٢٧.

دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص
٣٥.

(٣٣) أحمد حامد علي العبيدي، عبد المحسن
أحمد إبراهيم طه، الموقع الجغرافي للعراق
وحدوده سياسياً، مجلة اداب الرافدين، جامعة
الموصل، العدد ٨٦، ٢٠٢١، ص ٥٤٩.

(٣٤) فجر جودة علوان، السلطة العشائرية في
العراق المعاصر: دراسة اجتماعية تحليلية،
مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد ٢،
٢٠٢٠، ص ٧.

(٣٥) محمد عبد حمادي مساري، النظام
الانتخابي وبناء العملية ديمقراطية الدار العربي
للمشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٢٢١.

(٣٦) أحمد شكر حمود الصبيحي، الإشكاليات
الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في
العراق بعد عام ٢٠٠٣، المجلة السياسية والدولية،
كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،
العدد ٣٥-٣٦، ٢٠١٧، ص ٦.

(٣٧) سالم مطر عبد الله، الاحتلال الأمريكي
وأزمة العراق الوطنية، مجلة دراسات اقليمية
(جامعة الموصل)، العدد ١٣، كانون الثاني
٢٠٠٩، ص ٤٥٠.

(٣٨) عبد الحسن عصفور الشمري، أزمة
التوزيع وأداء النظام السياسي العراقي، دار
الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٤،
بغداد، ص ٣٩.

(٣٩) خيرى عبدالرزاق جاسم، اشكالية الهوية
الوطنية في العراق وسبل ترسيخها، مجلة

المخلص :

الوطنية هي الجامع المانع لكل اشكال الهويات الفرعية المختلفة، فضلاً عن العمل على تطبيق بنود الدستور العراقي وضمان سيادته واللجوء اليه في حل الازمات والمشكلات المختلفة تساهم في تعزيز الامن القومي العراقي وحماية السيادة الوطنية وضمان اليات الحوار الوطني الشامل.

الكلمات المفتاحية: الهوية الوطنية ، التعايش السلمي، الوعي الاجتماعي والسياسي ، الدستور العراقي، التعددية والتنوع ، ثقافة الحوار ، المشاركة السياسية .

Abstract

National identity is a fundamental factor in building the state and establishing the foundations of social and political stability. The circumstances that the Iraqi state went through contributed to the consolidation of the national identity crisis. The Iraqi identity does not stem from being a problem of minorities and majorities, but rather it is a missing value. The Iraqi national identity was and still represents a crisis in building Iraqi society, Its causes are multiple, perhaps the most important of which are religious, sectarian and nationalist pluralism, the social legacy associated with the tribal and clan organization of Iraqi society, and the absence of political

إن الهوية الوطنية عامل اساس في بناء الدولة وارساء قواعد الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، وقد ساهمت الظروف التي مرت بها الدولة العراقية في ترسيخ أزمة الهوية الوطنية، إن الهوية العراقية لا تنبع من كونها إشكالية أقليات وأكثريات ، بل إنها قيمة مفقودة، فالهوية الوطنية العراقية كانت ولم ترل تمثل أزمة في بناء المجتمع العراقي واسبابها متعددة ولعل اهمها التعددية الدينية والمذهبية والقومية والارث الاجتماعي المرتبط بالتنظيم القبلي والعشائري للمجتمع العراقي، وغياب الارادة السياسية القادرة على جمع الهويات المتعددة في بودقة الهوية الوطني.

إن ترسخ الهوية الوطنية يمثل عامل أساس في بناء الدولة وتقدمها وتطوها وترسيخ التعايش السلمي بين مكوناتها ، وإن تحقيق هذه المهمة مسؤولية تضامنية يؤدي النظام السياسي ومؤسساته عامل اساس فيها عبر ترسيخ الهوية الوطنية وجعلها وعياً اجتماعياً وفكرياً وسلوكياً وهي من اهم القضايا التي من شأنها ايجاد القاعدة الاساسية لبناء الدولة وارساء قواعد الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهذه المهمة لا تقع على عاتق الدولة فحسب بل يجب ان يكون للفرد العراقي ارادة ورغبة في التخلي على انتمائه الثانوية تحت راية الهوية الوطنية .

إن الهوية الوطنية تشير إلى التاريخ والأرض والأمة ومؤسساتها السياسية، وتعزيز الهوية الوطنية العراقية بوصفها خياراً استراتيجياً لجميع العراقيين وعامل اساسي لمواجهة اي تحديات قائمة او قد تحدث مستقبلاً فالهوية

National identity is the unifying factor for all forms of different sub-identities, In addition to working to implement the provisions of the Iraqi Constitution, ensuring its sovereignty, and resorting to it in resolving various crises and problems contribute to strengthening Iraqi national security, protecting national sovereignty, and ensuring the mechanisms of comprehensive national dialogue.

Keywords: national identity, peaceful coexistence, social and political awareness, the Iraqi constitution, pluralism and diversity, culture of dialogue, political participation.

will capable of bringing together multiple identities in the crucible of national identity.

The consolidation of national identity represents a fundamental factor in building the state, its progress, its development, and the consolidation of peaceful coexistence among its components. Achieving this mission is a solidarity responsibility in which the political system and its institutions play a fundamental factor in it by consolidating national identity and making it a social, intellectual, and behavioral awareness. It is one of the most important issues that will create the basic basis for building the state and establishing the foundations of social and political stability, This task does not fall solely on the shoulders of the state, but the Iraqi individual must have the will and desire to abandon his secondary affiliation under the banner of national identity.

National identity refers to history, the land, the nation and its political institutions, and strengthening the Iraqi national identity as a strategic choice for all Iraqis and an essential factor in confronting any challenges that exist or may occur in the future.